استعرضوا مسيرة العمل الأمني المشترك في ختام اجتماعاتهم أمس

وزراء الداخلية الخليجيون أكدوا أهمية تعزيز التعاون والتنسيق للتصدي للجريمة المنظمة

الأمير نايف في مؤتمر صحفي: الاتفاق على تسهيل الدخول والخروج لمواطني دول المجلس بالبطاقة لمن استكمل الإجراءات

○ الرياض - واس:

اختتم اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ظهر امس اعمال اجتماعهم التاسع عشر في قصر المؤتمرات بالرياض.

ورأس الاجتماع صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية.

وقد بدأت الجلسة الختامية بكلمة لصاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز شكر فيها اصحاب السمو والمعالي على مشاركتهم البناءة. كما شكر الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على كل ما هيأوه لانجاح اعمال هذا الاجتماع بعد ما تم من مناقشة مستفيضة ومراجعة دقيقة لكل ما عرض على هذا الاجتماع والنتيجة التي تم التوصل اليها.

وقال سموه: «لاشك ان جميع شعوبنا ومواطنينا يتطلعون الى ان يجدوا اثر هذه اللقاءات على ارض الواقع وهذا ان شاء الله ما سنعمل فيه جميعا لان الهدف هو تحقيق الامن لكل مواطن وتيسير تنقلاته في جميع دول مجلس التعاون وهذا ما سيتحقق ان شاء الله.. ولكن نرجو من الجميع ان يأخذوا في الحسبان ان التنفيذ يحتاج الى اجراءات وتنظيمات سنعمل جميعا ان شاء الله على تحقيقها».

واضاف سموه قائلا: «اود ان اقول اخيرا كنا سعداء جدا بوجودكم ايها الاخوة اصحاب المعالي في بلدكم وبين اخوانكم وان شاء الله نلتقي في العام القادم في دولة البحرين الشقيقة ونحن قد انجزنا الشيء الكثير وان شاء الله يتحقق كل ما يتطلع عليه مواطنونا لما فيه سلامتهم في انفسهم وفي اعراضهم وفي دينهم وفي اموالهم وفي عقولهم وهذه هي الضروريات الخمس التي نص عليها التشريع الاسلامي.. وان شاء الله عند حسن ظنهم بنا جميعا. ونقول ونطلب منهم ان يكونوا في كل دولة من دولنا قريبين منا ونحن قريبون منهم للعمل من اجلهم ومن اجل سلامتهم في كل الامور.. وشكرا جميعا.

بعد ذلك تلا الامين العام المساعد للشؤون السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التاسع عشر لاصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول المجلس وفيما يلي نص البيان:

بدعوة كريمة من صاحب السمو الملكي الامير نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية عقد اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم التاسع عشر في الرياض خلال الفترة من 27 الى 28 رجب 1421هـ الموافق 24 الى 25 اكتوبر 2000م برئاسة سموه وبحضور اصحاب السمو والمعالي.

معالي الفريق الركن الدكتور محمدسعيد البادي وزير الداخلية في دولة الامارات العربية المتحدة، معالي الشيخ محمد بن خليفة ال خليفة وزير الداخلية في دولة البحرين، معالي السيد علي بن حمود بن علي البوسعيدي وزير الداخلية في سلطنة عمان، معالي الشيخ محمد بن خالد بن حمد آل ثاني وزير الدولة عضو مجلس الوزراء في دولة قطر، معالي الشيخ محمد الخالد الصباح وزير الداخلية في دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع سعادة الامين العام المساعد للشؤون السياسية نائبا عن معالي الامين العام للمجلس.

وانطلاقا من الاقتناع بأن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ استعرض الوزراء مسيرة العمل المشترك في مجال التعاون والتنسيق الأمني بين دول المجلس على ضوء المستجدات والمتغيرات الأمنية والاقليمية منها والدولية.

ناقش الوزراء موضوعات التعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الأمنية في الدول الأعضاء وما تحقق من خطوات واجراءات تنفيذية للقرارات الهادفة الى تعزيز مسيرة العمل المشترك وتحقيق التكامل الأمني بين الدول الأعضاء منوهين بالاجراءات التي اتخذت بشأن تسهيل تنقل المواطنين بين دول المجلس لزيادة ترابطهم وتواصلهم ومنها اصدار الجوازات المقروءة آليا واستخدام البطاقة الشخصية. كما استعرض الوزراء الموضوعات الهادفة الى تعزيز أواصر التعاون والتنسيق الأمني بين دول المجلس على ضوء تقرير الأمانة العامة وتوصيات اللجنة التحضيرية «وكلاء وزارات الداخلية» حول أعمال اللجان الأمنية المتخصصة التي عقدت اجتماعاتها خلال هذا العام 2000م واتخذوا بشأنها القرارات المناسبة ومن بينها تعزيز التنسيق في مجال التدريب واقرار الضوابط والتدابير الأمنية الموحدة لشركات ومكاتب الشحن مؤكدين على أهمية استكمال الاجراءات المتعلقة بالموضوعات ذات الجوانب الانسانية كتبادل التنفيذ العقابي وحماية البيئة البرية والبحرية من التلوث.

وبالنسبة للتعاون والتنسيق في مجال التصدي للجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات وغسل الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع وحماية مجتمعات دول المجلس من خطورة هذه الجرائم أكد الوزراء على أهمية تعزيز التعاون وتكثيف الاتصالات وتبادل المعلومات.

وفي الختام عبر الوزراء عن بالغ شكرهم وخالص تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين وحكومة المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة مقدرين لوزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية وعلى رأسها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز والعاملون بها جهودها في الاعداد والترتيب المتميزين لأعمال الاجتماع الذي كان له الأثر الطيب فيما توصل اليه الاجتماع من نتائج وقرارات تعزز مسيرة العمل المشترك وتحقق طموحات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وتطلعات شعوبها.

صدر في الرياض ٢٨ رجب ١٤٢١هـ
٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠م

ثم ألقى معالي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية بدولة البحرين كلمة أشاد فيها بالمناقشات الأخوية التي دارت خلال جلسات الاجتماع وبما طرحه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول الخليج من آراء ومقترحات كان لها الأثر الطيب في التوصل الى نتائج طيبة وقرارات فعالة سيكون لها المردود الايجابي على تقدم وتعميق مسيرة العمل الخليجي المشترك في المجال الأمني.

وعبر معالي وزير الداخلية بدولة البحرين عن شكر جميع المشاركين في الاجتماع لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس الاجتماع لما أحاط به الجميع من حفاوة وضيافة كريمة ولادارته الحكيمة لجلسات الاجتماع.

ووجه معاليه في ختام كلمته الدعوة لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي لعقد اجتماعهم القادم بمشيئة الله في دولة البحرين.

عقب ذلك أعلن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس الاجتماع اختتام أعمال الاجتماع التاسع عشر لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

من جانب آخر أوضح صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية رئيس الاجتماع التاسع عشر لوزراء الداخلية بدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية أن من بين الأمور التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع تسهيل الدخول والخروج لمواطني دول المجلس عن طريق البطاقة لمن استكمل اجراءات البطاقة أو الجواز المقروء معربا سموه عن أمله في أن يلمس الجميع اثر هذا الأمر. جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده سموه أمس بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية في قصر المؤتمرات بالرياض عقب اختتام اعمال الاجتماع التاسع عشر لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون.

وقال سموه ردا على سؤال عن أبرز ما توصل اليه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في هذا الاجتماع «الحقيقة كل ما عرض نرى أنه مهم ولابد أن يكون هناك لقاء وحديث مع الأمين العام المساعد ليوضح النقاط التي تم الاتفاق عليها، الذي أحب أن أذكره أن كل النقاط التي نوقشت من قبل اجتماعات المسؤولين في كل قطاعات الأمن خلال العام الماضي أو في العام الحالي الى الآن كلها كانت ايجابية وكان الاتفاق عليها».

واضاف سموه قائلا «من الأشياء التي تم الاتفاق عليها تسهيل الدخول والخروج لمواطني دول المجلس عن طريق البطاقة لمن استكمل اجراءات البطاقة أوللجواز المقروء وهذه ان شاء الله نرجو أن يلمس الجميع اثرها وكل الأمور الأمنية الحقيقة اتفق عليها فليس هناك تميز لأن كلا منها له أهميته».

وأردف سمو وزير الداخلية يقول «قد يكون هناك موضوع له علاقة بهذا السؤال وهو أن أصحاب المعالي الوزراء اطلعوا على ما توصل اليه وزراء العدل واللجان المشتركة من وزارات العدل ووزارات الداخلية في البدائل (بدائل السجن) ليس هذا معناه الغاء السجن ولكن السجن يكون بموجب العقوبات والحق الخاص والحق العام من القضاء أما في مرحلة التحقيق أو في حق عام فهذه لها بدائل.. وطبقا لحساسيتها وأهميتها اتفق على أن يكلف مديرو الأمن العام في دول مجلس التعاون ومديرو ادارات الحقوق في وزارات الداخلية بأن يجتمعوا ويناقشوا هذا الموضوع ليخرجوا منه بما يحقق الهدف المنشود وهو عملية تخفيف السجن أو التوقيف في مراحل التحقيق أو بعض العقوبات التي يمكن أن تكون بدائل للسجن.. هذا هو أبرز ما هو موجود في اجتماعنا هذا.. وان شاء الله في لقائنا القادم في البحرين يكون هناك اتفاق على هذا الموضوع».

وردا على سؤال حول طول المدة فيما يتعلق بالتوقيع الجماعي على الاتفاقية الأمنية قال سمو وزيرالداخلية: الحقيقة ما ذكرتموه محل اهتمام بالنسبة للاتفاقية الأمنية الشاملة أو الموحدة.. كلكم تعلمون وقعت هنا في الرياض في اجتماع استثنائي وقعتها البحرين وعمان والامارات والمملكة.. أما قطر فكانت موافقة ولكن في ذلك الاجتماع لم يكن وزير الداخلية القطري موجودا.. والآن الذي صادق على الاتفاقية تماما البحرين والمملكة وعمان وأصبحت نافذة لكن ليس لها مجال للتنفيذ حتى تصادق عليها جميع دول مجلس التعاون.. ولابد أن هناك أسبابا بالنسبة للإخوة الأشقاء في الكويت حيث كان لهم وجهة نظر منذ أن وضعت الاتفاقية.. وكما فهمنا منهم ان فيها تعارض في مادة من المواد بينها وبين الدستور الكويتي فيما يتعلق بتسليم المواطن. وأضاف سموه قائلا: أما الحقيقة بالنسبة لتوقيع قطر أو التصديق عليها من الجهات القانونية منها فالذي علمناه من معالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء الشيخ حمد بن خالد آل ثاني وهو يمثل وزير داخلية قطر الشقيقة أن هذا محل الاهتمام من الجهات المختصة.. وكذلك فهمنا من معالي الفريق الأخ الدكتور محمد البادي وزير داخلية دولة الامارات العربية ان هذا كذلك محل اهتمام عضو مجلس الشورى الاماراتي وان شاء الله نجد أن الجميع قد وقعوا عليها ونأمل ان شاء الله أن يكون هناك جهد قانوني في الكويت حتى يمكن ان تجاز وتوقع من دولة الكويت.

واستطرد سموه يقول: يمكن فيه نقطة أريد أن أبينها بالنسبة للمملكة.. نعم نرى ان الاتفاقية الأمنية الشاملة مهمة جدا لأنها تتعلق بكل الاتفاقيات وخصوصا الاتفاقية الاقتصادية في عملية حفظ الحقوق لكل بلد واعتبار دول مجلس التعاون دولة واحدة وتكون الاجراءات تطبق في نفس البلد سواء الذي ذهب الى المملكة أو عمان أو الامارات أو الكويت أو البحرين أو قطر هذا طبعا الآن.. بالنسبة للمملكة هناك اتفاقات ثنائية كما تعلمون بين المملكة وقطر وبين المملكة وعمان وبين المملكة ودولة الامارات وهذه بالنسبة لنا نراها كافية الحقيقة.. كما أن هناك تنسيق تعاون بيننا وبين الكويت مثمن من جهتنا نرى من وجهة نظر المملكة اننا نحن ما نطلب المزيد ولكن ما تشتمل عليه الاتفاقية الأمنية الشاملة قد يعطي مميزات أكثر وتتساوى فيه جميع دول مجلس التعاون. وحول ظاهرة غسيل الأموال والجريمة المنظمة وان كانت هناك معاناة في دول المجلس في هذا المجال قال سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز: نعم احدى القرارات التي اتفق عليها وزراء الداخلية تكون هناك اجراءات ويكون هناك تعاون بين دول مجلس التعاون والأجهزة الأمنية بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى مثل وزارات المالية أو بنوك الدولة من أجل متابعة مثل هذه الأمور ولولا ان هذه أشياء بدأنا نلمس انها موجودة في دولنا لما كنا اهتممنا بها لكن بدأت تظهر ونرجو ونأمل ممن يتعاون معنا ان يبتعد عن هذا المجال حتى لا يعرض نفسه لعقوبات لأن هذا فيه اخلال بالوضع المالي للبنوك.. وبالنسبة للدول سواء القطاع العام أو الخاص كما أن كل دول العالم لها موقف واضح من هذا الأمر ولكن لا نريد نحن أن تكون بلادنا هي مكان للغسيل هذا الحقيقة الذي نرفضه ويهمنا مواطنونا الا يضعوا أنفسهم في هذا المجال حتى لا يكونوا عرضة للعقوبات. وفي اجابة لسمو وزير الداخلية حول ما تم بالنسبة لموضوع التنقل بالبطاقة لمواطني دول المجلس والجواز المقروء واذا كان تم التباحث في الاجتماع حول موضوع الجريمة الالكترونية في عصر الانترنت قال سموه: الموضوع الأول تحدثت عنه.. الدولة المتكاملة عندها النواحي الفنية وادخال المعلومات بالبطاقة هذه ستسمح بالدخول بالبطاقة بينها وبين دول أخرى أما التي لم تكتمل عندها فهي تتعامل بالجواز المقروء وهذا يعطي نفس النتيجة ونفس الاستهلاك.. بالنسبة للشق الثاني من السؤال الحقيقة لم يبحث في هذا الاجتماع ولكنه محل اهتمام جميع وزارات الداخلية ولابد ان يعرف في أحد الاجتماعات القادمة. وردا على سؤال حول ما اذا كانت توجد انعكاسات لما يجري في المنطقة الآن على أمن المنطقة قال سمو وزير الداخلية: لكل دولة نظامها وكل دولة تمارس ما يتفق مع أنظمتها.

واجاب سموه على سؤال عن موقع المملكة بالنسبة للجريمة وما هي أبرز الجرائم المعهودة وهل يوجد في المملكة جرائم منظمة قائلا: نأمل أن يكون مكان المملكة في صنف أقل الدول جرائما.. وأما بالنسبة للجريمة المنظمة لا نرى في المملكة العربية السعودية جريمة منظمة الا اذا كنا نعتبر اننا بين اشخاص معينين لهدف.. وهذا يأتي في موضوع السرقة فقط وان شاء الله ان لا نجد جرائم منظمة كما هي موجودة في بعض دول العالم.

وعن سؤال حول جريمة غسيل الأموال وان كانت دول مجلس التعاون الخليجي ستعيد النظر في الاجراءات التي تتخذها حاليا السلطات النقدية فيها وكيف سيتم ذلك مع اختلاف الأنظمة البنكية أجاب سمو وزير الداخلية قائلا: لا أعتقد ان مسألة غسيل الأموال فيها اختلاف فكل دول العالم متفقة على هذا الموضوع.. ولكن القضية قضية المتابعة وسن أنظمة أو قوانين اذا لم توجد في العقوبات الموجودة.. وهذا للاسف في كل دول العالم تحارب هذا الأمر ولكن الاموال غير النظيفة تبدأ من دول أخرى وليس من العالم العربي أو من دول مجلس التعاون.. واعتقد ان وجود عقوبات أو أنظمة وقوانين في دول مجلس التعاون واذا كان هناك فيه رغبة لتوحيد هذه الاجراءات فهذا يمكن بعد التوفيق مع الجهات المعنية والمؤسسات المالية.

وردا على سؤال حول ما رددته بعض وكالات الأنباء عن أن العراق يرفض تسليم مختطفي الطائرة السعودية الا بعد عودة طيار عراقي موجود في السعودية كان قد طلب اللجوء السياسي للسعودية أجاب سمو وزير الداخلية قائلا: ليس هناك لاجيء سياسي عراقي في السعودية وأول مرة أسمع ان هناك طيارا عراقيا.. ومسألة لجوء الضابطين معروفة للجميع نحن نتعامل معها بالنواحي النظامية المتبعة بين دول العالم. وأجاب سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز عن سؤال حول مقارنة وزير الداخلية العراقي بين استقبال المملكة لسمو أمير الكويت عقب الغزو العراقي واستقبال العراق للخاطفين وان كانت هناك دوافع مشبوهة للنظام العراقي أو استدراج للخاطفين قائلا: بالنسبة للمقارنة بين هؤلاء ومجيء أمير دولة الكويت لبلده الثاني فلسخافة وهبوط هذه المقارنة لا تستحق ان أجيب عليها. أما بالنسبة اننا نتهم العراق أو غيره فانه لم يثبت عندنا حتى الآن واذا ثبت شيء من هذا سنقوله في حينه.

وحول سؤال عن الاتفاق الامني المرتقب بين المملكة وايران ان كان جاهزا للتوقيع وان كانت وزارة الداخلية في المملكة تبلغت رسميا موافقة ايران على ان يكون الاتفاق ضمن صلاحية وزارتي الداخلية في البلدين أجاب سمو وزير الداخلية قائلا: الحقيقة الموضوع موجود عند الجهات المختصة في ايران الشقيق ونحن لم نتبلغ الى الان ولكن يمكن تكون ان شاء الله في الطريق موافقة ايران على ان نستبعد الاشياء التي ليست من اختصاص وزارتي الداخلية.. أما عملية التسليم فيما ذكرت فهذا لم يتم التطرق اليه ولكن هناك شكلا عاما للجرائم والقضية قضية قناعة بين الدول وتعاون وان شاء الله نحن ننتظر ان يكون هناك تعاون امني بمستوى امني جيد بيننا وبين ايران ان شاء الله».

وردا على سؤال عن وضع المرأة الخليجية وان كان نوقش موضوع تنقلها أجاب سمو وزير الداخلية قائلا: المرأة تعامل كالرجل».

وحول سؤال عن الاستراتيجية الامنية وان كانت تختلف عن الاتفاقية الامنية اجاب سمو وزير الداخلية يقول: «أقرت من قبل وزراء الداخلية وكذلك من القمة لكن وسيلة التنفيذ هي الاتفاقية الامنية الشاملة نستطيع أن نقول ان الاتفاقية الامنية يتعذر تنفيذها لان اول مادة في اتفاقية الاستراتيجية تنفيذ الاستراتيجية وان اداة التنفيذ هي الاتفاقية الامنية الشاملة».هذا وقد غادر امس اصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد ان انهوا اعمال اجتماعهم التاسع عشر في الرياض.

○ جانب من الجلسة الختامية لاجتماع وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي ○

الأمير نايف خلال رعايته حفل تخريج دورات مركز تدريب قوات الأمن الخاصة يؤكد :

خادم الحرمين وسمو ولي العهد حريصان على عدم المساس بأي شيء يؤثر في دخل المواطن

○ سمو وزير الداخلية خلال توزيعه الجوائز والشهادات ○

○ الأمير نايف والحضور يتابعون فقرات الحفل ○

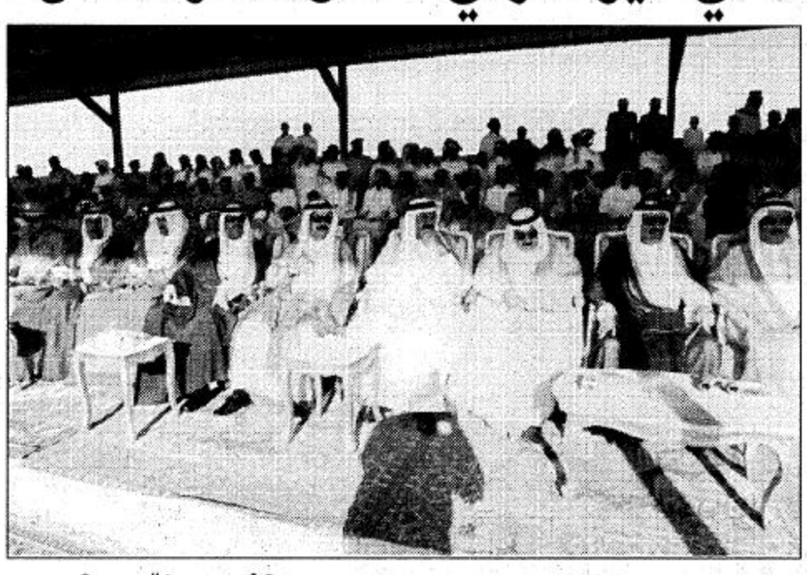

○ تصوير: حسين الدوسري ○

○ الرياض - واس:

أكد صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - على عدم المساس بأي شيء يؤثر على دخل المواطن.

جاء ذلك في لقاء سموه بالصحفيين بعد رعاية سموه أمس بحضور أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حفل تخريج دورات مركز تدريب قوات الأمن الخاصة لعام 1421هـ.

وفي اجابة على سؤال هل الدولة ستفكر في إعادة برمجة رسوم بعض القطاعات قال سموه «ما أظن ان الدولة إن شاء الله عندها نية رسوم خصوصا في الأشياء التي تؤثر على دخل المواطن ولعلكم شاهدتم قبل فترة قليلة تخفيض الدولة لرسوم الكهرباء».

وفي رد على سؤال من أن نسبة قبول المعاهد العسكرية قليلة قال سموه «الحقيقة نتمنى ان نقبل أكثر ولكن تعلم أولا ان كانت كلية ولها طاقة محدود وان كان معهد نفس الشيء ثم هذه تشكيلات عسكرية».

وأضاف سموه «ان للقطاعات العسكرية تشكيلات لا يمكن ان تزود التشكيلات فيها، وإلا فنحن يسرنا ان نقبل كل من يتقدم لنا لأننا نظن فيه حب الوطن ونعرف فيه هذا الشيء ونعرف انه بيخدم وطنه ويحفظ أمنه».

وتابع سموه يقول «تأكدوا اننا نتألم عندما لا نقبل مثل التحاق اي شاب لكن هناك اخوانا له أخذوا الأماكن من نفس مستواه ومن نفس مجاله ونفس السن إلا انهم تميزوا بحكم بعلامات او تخصص معين او شروط مطلوبة في العسكري مثل اللياقة الجسمانية والطول والسلامة الصحية من الأمراض والنظر وهذه الشروط تجعلنا نتمسك بها علشان ما يحس أي شاب انه استبعد بس وهو مكتملة عنده الشروط، فالقضية هي قضية التزام بالتشكيلات العسكرية التي تحتاج دائما حسب دورتها إما التطويل او الزيادة او التقاعد.. هذا هو الأمر ما هو مسألة اننا نشابه الجامعات انها تقبل أكبر عدد لا.. فالقبول عندنا حسب الاحتياج لأنه لا يمكن ان نخرج واحد ونتركه بدون عمل».

وعن تقييم سمو وزير الداخلية بعد مشاهدته التدريبات التي قام بها خريجو دورات مركز قوات الأمن الخاصة قال سموه «والله نحن نتطلع إلى المزيد وإلى الأكثر ولا هناك شيء يمنعنا ابدا ان نكون في أفضل مستوى ونحن سائرون في الطريق إن شاء الله ورجالنا كمدربين وابناؤنا كمتدربين قادرون إن شاء الله وبعونه ان يكونوا في أفضل مستوى إن شاء الله».

وعن موعد الزيارة التي سيقوم بها سموه للجمهورية الإسلامية الإيرانية قال «الأمر متروك للإخوة في إيران».

وكان صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز قد رعى حفل التخريج بميدان قوات الأمن الخاصة بصلبوخ.

وكان في استقبال سمو وزير الداخلية لدى وصوله مقر الحفل يصحبه معالي وزير الداخلية بدولة الكويت ومعالي وزير الداخلية بدولة البحرين صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد سمو وزير الداخلية للشؤون الأمنية وقائد قوات الأمن الخاصة الفريق الركن غيث بن غازي الحربي.

وفور وصول سموه عزف السلام الملكي.

وبعد ان أخذ سموه مكانه في منصة الحفل بدىء الحفل الخطابي الذي أقيم بهذه المناسبة بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم ألقى قائد قوات الأمن الخاصة الفريق الركن غيث بن غازي الحربي كلمة رحب فيها بصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز والحضور.

وأوضح ان المتغيرات التي تجتاح العالم اليوم تستلزم نقلة نوعية لا يمكن تحقيقها إلا بضوابط تبدأ بالاختيار والتعيين مرورا بإعداد المدرب وتأهيله وتنتهي بايجاد مخرجات متسلحة بمستجدات العصر ومتغيراته ليكون العنصر الأمني قادرا على التعامل مع مختلف الأحداث الأمنية بأحدث الأساليب العلمية بكفاءة وفاعلية، مبينا ان الخريجين نالوا من التدريب ما تتطلبه ظروف المرحلة ضمن المقاييس والأسس العلمية لتخريج مجموعة في مختلف تخصصات القوات.

بعدها ألقيت قصيدة ترحيبية نالت استحسان الحضور.

ثم شاهد سموه والحضور استعراضا للوحدات المشاركة في الحفل، كما شاهد سموه تطبيقات لوحدة الأمن والحماية في مجال مكافحة الارهاب، وتطبيقا بقوة منطقة الرياض لبعض العمليات الأمنية وتطبيقا لدورات مركز التدريب لبعض التمارين والاستعراضات العسكرية.

بعد ذلك أدى الخريجون قسم التخرج.. ثم أعلنت النتائج العامة للدورة حيث سلم سمو وزير الداخلية الدروع والشهادات للخريجين.

عقب ذلك كرّم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز عددا من الضباط في بعض القطاعات العسكرية المتعاونة في التدريب.

إثر ذلك تسلم سمو وزير الداخلية ومعالي وزير الداخلية الكويتي ومعالي وزير الداخلية البحريني دروعا تذكارية بهذه المناسبة من قائد قوات الأمن الخاصة الفريق غيث بن غازي الحربي.

وفي نهاية الحفل عزف السلام الملكي ثم غادر سموه مقر الحفل مودعا بالحفاوة والتكريم.

وقد حضر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز مستشار سمو وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الفريق الركن متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس الجهاز العسكري بالحرس الوطني قائد كلية الملك خالد العسكرية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد سمو وزير الداخلية للشؤون الأمنية.

كما حضر الحفل أعضاء وفدي دولة الكويت ودولة البحرين المشاركون في الاجتماع التاسع عشر لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من المسؤولين من مدنيين وعسكريين.

من جهته شرف صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ومعالي الشيخ محمد بن خالد الصباح وزير الداخلية بدولة الكويت ومعالي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة وزير الداخلية بدولة البحرين حفل الغداء الذي أقامته قوات الأمن الخاصة بمناسبة تخريج دورات مركز تدريب قوات الأمن الخاصة لعام 1421هـ.

وحضر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز نائب وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز مستشار سمو وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد سمو وزير الداخلية للشؤون الأمنية وكبار قادة وضباط قطاعات وزارة الداخلية.

○ لقطتان من الحفل ○